

الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية

ندوة نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في لارنكا - قبرص

٢٨ و ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١٢

إعداد: د. أحمد جميل عزم

نظمت مؤسسة الدراسات الفلسطينية في لارنكا، قبرص، يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١٢ ندوة بعنوان "الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية". اشترك في تقديم الأوراق والتعقيب عليها ١٧ باحثاً وباحثة وبحضور عدد آخر من الباحثين والخبراء الذين شاركوا في النقاش.

وفيما يلي ملخصاً مكثفاً لأوراق المشاركين والمعقبين (مع حفظ الألقاب):

مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١

تحدث الباحث يوسف الشاذلي، من معهد الدراسات السياسية والدولية في جامعة لوزان في سويسرا، عن موقع القضية الفلسطينية في الساحة المصرية خلال وما بعد مرحلة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، منطلقاً من سؤال بشأن أهمية القضية الفلسطينية للشارع المصري، وكيف جرى التعامل من قبل صانع القرار المصري معها، خاصة في المرحلة الملتبسة التي أعقبت تغيير الرئيس المصري السابق، محمد حسني مبارك.

قدّم الشاذلي، ومن واقع دراسة وملاحظات ميدانية، رؤية تتعارض مع العديد من الأطروحات السائدة في شأن الغياب النسبي للشأن الفلسطيني عن الثورة المصرية. ويشير الشاذلي إلى حضور القضية الفلسطينية في الثورة المصرية حتى في المراحل المبكرة، في ميدان التحرير، والميادين الأخرى. ويستدل على هذا الحضور بشعارات هتف بها، وعلّقها، المحتجون في ميدان التحرير من نوع "كلموه بالعبري، ما بي فهمش عربي"، الموجه للرئيس المصري السابق، و"يا مبارك يا مبارك تل أبيب في انتظارك"، وفي استخدام نجمة داود في اللوحات الاحتجاجية. وبرزت شعارات خاصة بقضية عقود تصدير الغاز المصري لإسرائيل. لكن هذا لا يعني أنه لم يكن لدى المتظاهرين المصريين، ترتيب واضح للأولويات، فقد رفضوا حرف الانتباه نحو إسرائيل، قبل إنجاز الأهداف الوطنية المباشرة. وضرب الشاذلي مثلاً على ذلك أن قيادياً إسلامياً كان يخطب من على منصة ميدان التحرير في أيام الثورة الأولى، بدأ بانتقاد إسرائيل، وهتف "الشعب يريد إسقاط إسرائيل"، فقام شباب بهتاف مضاد للإصرار على عبارة "الشعب يريد إسقاط النظام"، وحثوه على التركيز

على الأولوية المصرية في تلك المرحلة. كما لفت الشاذلي إلى حقيقة أن كثيراً من الناشطين الذين قادوا الثورة كانوا قد شاركوا في فعاليات لدعم الانتفاضة الفلسطينية في سنوات سابقة، وأوضح أن تلك الفعاليات "كانت نقلة نوعية فارقة في الحياة السياسية حيث أنها أرجعت السياسة إلى الشارع بعد غيابها لعقود".

على صعيد السياسات الرسمية، رأى الشاذلي أنه من المبكر القول أن النظام قد تغير في مصر، إذ إن الوقت ما زال مبكراً "من وجهة نظر سوسيولوجيا الثورات، القول بأن ثورة حدثت في مصر وأنها أدت إلى سقوط النظام. فلا شك أن المرحلة الثورية ما زالت قائمة ولعل استبدال لفظ ثورة بمفهوم 'حالة ثورية' يكون أدق". وبرأيه فإن "شبكات المصالح والقواعد الزبائنية ومراكز القوة السياسية والاقتصادية" لم يتم هدمها بعد. كما لاحظ بأن المؤسسات والجهات التي كانت تمسك بالملف الفلسطيني، وتحديد الاستخبارات العامة المصرية بالدرجة الأولى، ووزارات الخارجية، والداخلية، والدفاع، بدرجة أقل، لا تزال جميعها قائمة على أساس بنيتها القديمة، وأساليب عملها، دون تغيير كبير. ويقول إن أهداف السياسة الخارجية المصرية في الشأن الفلسطيني لم تتغير كثيراً، وتشمل ثلاثة أهداف هي:

١ - تسهيل الاتصالات ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٢ - العمل على لم شمل الفلسطينيين في سياق المصالحة بين الفصائل المختلفة.

٣ - دعم القضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية.

ويشير الشاذلي إلى محطات عادت فيها قضية فلسطين إلى بؤرة المشهد المصري، ويخص بالذكر احتجاجات النكبة عام ٢٠١١، وحادثة الحدود التي قتل فيها الإسرائيليون جنوداً مصريين في آب/أغسطس ٢٠١١، أثناء ملاحقتهم أشخاصاً قاموا بعملية مسلحة داخل الأراضي الفلسطينية وقرب الحدود المصرية، والاحتجاجات أمام السفارة الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ونبه لأهمية الضغط الشعبي على مواقف السياسة الخارجية المصرية حتى في عهد مبارك، مثل اضطرار النظام آنذاك إلى اتخاذ إجراءات قوية في مناسبات مثل انتفاضة ٢٠٠٠/٢٠٠١ تضمنت سحب السفير المصري من إسرائيل. في المقابل لاحظ الباحث أنه بات واضحاً منذ أسابيع الثورة الأولى أن التيارات الإسلامية، رغم أن قضية فلسطين هي من ركائز التعبئة لدى جماعة الإخوان المسلمين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، "لن تدخل في أي جدال يقلل فرصها للوصول للحكم". وأشار إلى الآراء التي ترى أن الإسلاميين لا يريدون تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية، لدرجة تصريح أعضاء في الجماعة بعدم رغبتهم في الحصول على حقيبة وزارة الخارجية في حال شكلوا حكومة.

الأردن والقضية الفلسطينية

كانت الورقة الثانية للباحث الأردني، محمد المصري، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. وانطلق من فرضية أن قضية فلسطين هي بالنسبة إلى الأردن قضية داخلية، وليست مجرد موضوع إقليمي. وتداخل الأردن في الموضوع الفلسطيني سابق لتأسيس الكيانين الأردني والفلسطيني عقب الحرب العالمية الأولى، حيث الترابط بين الأقاليم المكونة للأردن وفلسطين، والواقعة على ضفتي نهر الأردن، كان وثيقاً. ثم جاءت وحدة الضفتين، التي أوجدت دولة ثنائية الوطنية. وتناولت ورقة المصري شقين. تناول الأول سياسات الدولة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، وتناول الثاني انعكاسات الوضع الفلسطيني على الديناميات السياسية الداخلية في الأردن، من خلال الحراك الشعبي الحالي هناك.

وناقش المصري السياسة الخارجية الأردنية من خلال ركائزها الأساسية لا سيما علاقة الأردن المميزة مع الغرب ودول الخليج العربية، خصوصاً بعد نهاية الحقبة الناصرية في مصر، والحرب على العراق. وأوضح تقلبات الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية، من رفض قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والاتساق مع السياسات العربية في رفض قيام دولة إسرائيل أو الاعتراف بها، إلى استقرار السياسة الأردنية على هدف إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧، إلى قبول عمّان دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية السلمية، بحيث باتت السياسة الأردنية منذ التسعينيات وحتى اليوم قائمة على ضرورة تأسيس دولة فلسطينية، ولكن مع مبدأ أنه "لا يمكن أن تتم إقامة هذه الدولة الفلسطينية، إلا من خلال مفاوضات سلام مع إسرائيل ومن خلال مشاركة فعالة للولايات المتحدة في هذه المفاوضات". وذكر المصري أن هناك "دبلوماسية أردنية أدواتها الرئيسية والوحيدة هي إقناع الولايات المتحدة بممارسة ضغط على إسرائيل من أجل تحقيق إقامة الدولة".

على صعيد الربيع الأردني والقضية الفلسطينية، توقف المصري عند الطابع المناطقي والنخبوي للحراك الاحتجاجي في العام الماضي في الأردن. وأشار في تفسير ذلك إلى عوامل تتعلق بطبيعة النظام والمجتمع في الأردن، إلا إنه شدد على أن العامل الأكثر أهمية في عدم قدرة هذه الاحتجاجات على التحول إلى احتجاجات عامة تمتلك قوة ضغط كافية "هو الانشطار العامودي بين مكوثي المجتمع الأردني: الأردنيين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية"، الأمر الذي حال دون إمكانية انخراطهم في عمل جمعي سياسي مثل الاشتراك في تظاهرات عامة للمطالبة بإصلاحات سياسية". وأضاف: "كان الحراك في موقف أقرب لـ "الدفاع عن النفس"، فتارة يؤكد أنه يبتغي إصلاح النظام وليس تغييره، وتارة يؤكد أنه مؤمن بالوحدة الوطنية وضد الوطن البديل وأن حق العودة "حق مقدس"، وتارة أخرى "يؤجل فعالياته ونشاطاته في عمّان العاصمة

ذات الثقل السكّاني للمواطنين من أصول فلسطينية، لمصلحة نشاطات في المحافظات ذات الثقل السكاني للمواطنين من أصول أردنية".

وأوضح المصري كيف بذلت جهود كبيرة أثناء فعاليات ومحطات مختلفة لتوجيه "رسالة داخلية لمكونات المجتمع الأردني بأن المكوّن الفلسطيني في الأردن ونشاطه في إطار الحراك الشعبي لا يهدف إلى عملية إصلاح سياسي في إطار محاصصة سياسية تؤدي إلى زيادة النفوذ الفلسطيني داخل مؤسسات الدولة الأردنية الرئيسية، وأن المكون الفلسطيني هو أمين على ممارسة حق العودة التي تمثل مبتغاه الأول والنهائي".

لبنان وفلسطين

تناول الندوة تطورات المشهد اللبناني الفلسطيني من زاويتين وعبر متحدثين. الأول، هو السفير اللبناني خليل مكاي، الذي اختار لورقته عنوان "لبنان واللاجئون الفلسطينيون.. ربيع الحياة الكريمة تحت سيادة الدولة"، وركزت الورقة على أوضاع الفلسطينيين في لبنان، فيما عالج محمود سويد، مدير عام مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في بيروت، الوضع السياسي العام خصوصاً من حيث المواجهة مع إسرائيل وتداخلات أوضاع المقاومة في الشأن الداخلي اللبناني، والربيع العربي.

تناول السفير مكاي تاريخ ومحطات اللجوء الفلسطيني في لبنان، منتبهاً بوجه خاص إلى لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، التي كان قد ترأسها بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، مع تحليل لمخرجات أزمة مخيم نهر البارد. وأشار مكاي إلى استخلاصات وتوصيات المراجعة التي أجرتها لجنة الحوار، ومنها ما أدى إلى افتتاح سفارة فلسطين في لبنان، معتبراً أن مصطلح "الحقوق المدنية" الذي يستخدم من قبل "بعض الأوساط اللبنانية"، و"يرفده تأكيد فلسطيني"، هو "منزلق" لأنه يحتمل تأويلاً مفاده أنه قد يكون مدخلاً ذكياً لبدء الحديث عن الحقوق السياسية. واقترح السفير بديلاً من هذا المصطلح الحديث عن "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، ودعا إلى حوار حول ما "أجمع عليه اللبنانيون" عام ٢٠٠٦ من "إنهاء ظاهرة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات". كما أشار إلى أن لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني طرحت ضرورة الانتقال من "رفض التوطين" إلى "دعم حق العودة"، مؤكداً الحاجة إلى تنظيم حوار حول آليات هذا الدعم، متسائلاً، "هل ندعم حق العودة بالسلاح؟ بالدبلوماسية؟ أو بالاثنتين معاً؟".

واعتبر مكاي أن ما جرى في مخيم نهر البارد شكل انتصاراً لبنانياً وفلسطينياً على الإرهاب، وأن التصدي للمجموعات الأصولية الإرهابية في المخيم كان وفق نسق أبرز "مقاربة حكومية شاملة ومتكاملة"، وقال إن اللاجئين الفلسطينيين وقياداتهم تعاملوا معها "بحكمة وجرأة"، وأن

هذا "أثبت في سابقة تاريخية قدرة الفلسطينيين واللبنانيين معاً على تجاوز كل ما قد يؤثر في علاقتهما".

ثم دعا إلى ورشة تشريعية لتعديل القوانين المجحفة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وإلى نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، واستكمال إعادة إعمار مخيم نهر البارد، والمناطق المجاورة، وإعداد ملف تفاوضي لبناني يتضمن رؤية واضحة إزاء موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

أمّا محمود سويد، فتناول الملفات العالقة بين لبنان وإسرائيل، مثل مزارع شبعا وكفر شوبا والغجر، وملفات المياه، وحالياً الغاز في المياه الإقليمية. وفي ملف الغاز قال سويد إن إسرائيل تحاول أن تصل إلى اتفاقيات مع قبرص تستثني لبنان للسيطرة على هذا الغاز. وأشار إلى رفض قبرصي لمناقشة موضوع الغاز مع لبنان بمعزل عن إسرائيل، وتحاول الأخيرة ابتزاز لبنان ليجلس معها ويتفاوض إذا ما أراد بحث قضية الغاز. ويوضح أن تركيا دخلت إلى المشهد المتفاعل من خلال السعي للحفاظ على حقوق للقبارصة الأتراك في حقول الغاز.

وتناول السياق الذي تتحرك فيه حركة المقاومة في سياق الربيع العربي، ولا سيما حزب الله في لبنان، والنفوذ الإيراني المتصاعد، وأشار إلى أن موضوع الهلال الشيعي صار جزءاً من المشهد السياسي العام، وكيف أن الوضع السوري المتحرك يخلط الأوراق في لبنان، رافضاً بذلك فكرة أن لبنان محصن ضد الربيع العربي. وأشار إلى بؤر التوتر في لبنان مرتبطة بالموضوع الفلسطيني، مثل التوتر في الجنوب، والوضع الصعب للفلسطينيين في مناطق مثل صيدا.

سورية وفلسطين ومجموعة من الأساطير

تناول سلام كواكبي، مدير الأبحاث في مبادرة الإصلاح العربية، متغيرات السياسة السورية تجاه الشأن الفلسطيني بادئاً بتفنيد ما اعتبره مجموعة أساطير (مفاهيم وفرضيات خاطئة) متداولة حول سورية، من نوع أن حزب البعث العربي الاشتراكي يحكم سورية، إذ إنه يرى أن الحزب لم يعد موجوداً منذ عقود طويلة، وأنه تحول إلى إدارة أمنية بعيدة عن الإيديولوجيا، ومن هنا نفى كواكبي أن النظام في سورية كان اشتراكياً. كما رفض فكرة أن الحكم في سورية هو حكم علماني، إذ إن النظام الحاكم، ومنذ مجيء حافظ الأسد إليه مطلع السبعينيات، تحول لنوع من أسلمة رسمية، تقوم في حقيقة الأمر على الطائفة، والمدينة، والقبيلة، وعلى علاقة مع عدد من رجال الدين الذين يعملون لصالحه.

كما رفض فكرة أن الحكم علوي (نسبة إلى الطائفة العلوية)، ورأى أن العلويين كما الفئات الأخرى مثل الإخوان المسلمين عاشوا ملاحقة وقمع النظام لهم جميعاً.

وفي موضوع علاقة النظام في سورية بالقضية الفلسطينية، اعتبر كواكبي أن أكثر أجهزة الأمن قمعاً وقسوة كان وما زال "فرع فلسطين". وأشار إلى إدانة مثقفين سوريين الهجوم السوري على المقاومة الفلسطينية في لبنان عام ١٩٧٦.

وبالنسبة للحراك الراهن في سورية، أشار إلى محاولات النظام الحاكم، اتهام الفلسطينيين بالمشاركة في نشاطات مسلحة، وإلى تعرض مخيم الرمل الجنوبي، قرب اللاذقية، للقصف من قبل الجيش السوري.

ولكن كواكبي يعتقد أن فلسطينيين في سورية ساهموا بالفعل في الحراك السلمي إلى جانب السوريين، ولكن لعوامل مختلفة، منها دعوة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى التزام الحياد، توقفوا معتبرين أنها دعوة لعدم التدخل، وأشار إلى حالات قاوم فيها الفلسطينيون في سورية بشدة محاولة فصائل مقربة من النظام السوري، مثل الجبهة الشعبية - القيادة العامة، استخدامهم لمصلحة النظام، من خلال توجيه الانتباه للحدود مع إسرائيل، وتنظيم تظاهرات غير مسبوقة على الحدود مع إسرائيل في العام ٢٠١١، وهذا ما أدى إلى غضب وصدامات بين الفلسطينيين وبين أعضاء الجبهة في مخيم اليرموك.

دول مجلس التعاون الخليجي والقضية الفلسطينية

ناقش د. يوسف الحسن، في الورقة الرابعة، مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من القضية الفلسطينية، بادئاً بعرض تاريخي لمحطات ما قبل الإعلان عن تأسيس المجلس في العام ١٩٨١، مشيراً إلى استخدام سلاح النفط عام ١٩٧٣، والدعم المالي للفلسطينيين، ثم أوضح كيف أن حرب الخليج الثانية في مطلع التسعينيات، أوجدت نقطة تحول في علاقة دول الخليج بالقضية الفلسطينية، باعتبار أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار القوة العسكرية العراقية وصعود إيران الإقليمي أوجد عوامل ساعدت على تبلور فكرة "الربط المتتابع" بين حل أزمة الكويت وإزالة احتلالها، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.

وأشار الحسن إلى كيفية دخول دول الخليج العربية مضمار عملية التسوية أو مؤازرتها، وتحول خطاب منظومة مجلس التعاون إلى خطاب "مرحب ودافع لمسيرة السلام والمفاوضات"، وإلى تواصل "دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني كما جسدها مقررات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام".

وأشار الحسن إلى موقف دولة قطر الذي "حكّمته حساسيات وإشكاليات قائمة بينه وبين القيادة المصرية طوال العقد الأخير على الأقل، فضلاً عن وجود استياء مصري تجاه ديناميكية الدور القطري ونشاطه في أزمة السودان في دارفور"، بينما كانت الإمارات العربية المتحدة داعمة

ومؤيدة للجهود المصرية "الساعية إلى توافق على برنامج وطني فلسطيني". وأشار إلى أن الموقف الخليجي "ازداد اقترباً من السلطة الفلسطينية في رام الله، ودعماً لها سياسياً، واقتصادياً ودبلوماسياً، في حين تزايدت الهواجس تجاه حماس، وبخاصة تجاه ازدياد تفاعلها وعلاقاتها مع إيران وحزب الله في لبنان. وربما انفردت قطر بتواصل مع حماس في غزة". وشدد على بقاء الخطوط مفتوحة بين دول الخليج العربية وأطراف من القيادات الفلسطينية، إن كانت من حماس أو فتح، وبخاصة أجهزة الأخيرة الأمنية. ولمح إلى مصالح اقتصادية لقيادات فلسطينية في دول الخليج، ووجود نوافذ للتواصل مع الجاليات الفلسطينية في الخليج، إن في إطار طلب العون المالي أو الدعم السياسي. وقدّر أعداد الجاليات الفلسطينية في دول الخليج بأكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني (نحو ٤٥٠ ألف في السعودية، ٢٠٠ ألف في الإمارات، ونحو ٥٠ ألف في كل من قطر والبحرين والكويت. أما سلطنة عمان فعدد الجالية فيها لا يتجاوز بضعة آلاف).

وذكر الحسن أنّ دول الخليج العربية، لا تستطيع العيش بطمأنينة وهي تقع "بين سلاح نووي إسرائيلي، ثبت وجوده، وبين سلاح نووي إيراني، يخشى استكماله في وقت قريب". وأشار إلى "مساعي إيران إلى اختراق شقوق التحالفات الدولية الراهنة لتخفيف الضغوط عليها، والإمساك بأكبر قدر من الأوراق إقليمياً ودولياً لتكون قادرة على المقايضة والمراوغة، وتحقيق مكاسب استراتيجية أقلها انتزاع اعتراف أميركي واضح بمصالحها في الخليج والشرق الأوسط".

في سياق الربيع العربي أشار الحسن إلى انشغال معظم الدول العربية في "ترتيب شؤونها الداخلية وأوضاعها الجديدة"، معتبراً أنّ الخيارات العربية في مواجهة "إسرائيل" تبدو محدودة، كما هي في مسألتها القدرات الإيرانية النووية، وتداعياتها الأمنية المحتملة، معتبراً أنّ "هذه المحدودية" تأتي "في ظل تفاعلات أميركية إسرائيلية من جانب وإيرانية من جانب آخر". كما تأتي في وقت "كثفت إسرائيل ابتزازها لأميركا والعالم، خلال المرحلة الانتقالية من حراك "الربيع العربي"، واستخدمت شماعة صعود التيار الإسلامي للسلطة في عدد من الدول العربية، والترويج لقوة طهران العسكرية المتنامية وخطابها الناري الذي يهدد وجود إسرائيل". ورأى أنّ "تطورات الوضع العربي بشكل عام، سرقت الأضواء عن ملف الصراع العربي - الإسرائيلي"، معتبراً أنّ "المأزق الحقيقي يكمن في الحركة الوطنية الفلسطينية، في بنيتها وقياداتها وغياب الرؤية الاستراتيجية، وانقساماتها...".

إيران وفلسطين: مشاعر التضامن وحسابات المصالح

تناول مدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، في القاهرة، د. مصطفى اللباد الشق الإيراني من تفاعلات القضية الفلسطينية في سياق "الربيع العربي" الراهن. وبنى اللباد مداخلته على فكرة "تلازم مسارين في طريقة التعاطي الإيراني مع القضية الفلسطينية، الأول هو التعاطف الإسلامي مع قضية فلسطين باعتبارها قضية إسلامية، وهو أمر حرص عليه المنتمون إلى تيار الإسلام السياسي الإيراني منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى اليوم. أمّا المسار الثاني،

فهو الحسابات الجغرافية - السياسية لإيران وطموحها التاريخي لتولي دور المرجعية الإقليمية عبر توجيه القضية الفلسطينية في مسار معين وفق مقتضى هذه المصالح الوطنية الإيرانية وتوازنات القوى في الإقليم".

حلت الورقة محطات تاريخية لتوضّح اهتمام الشارع الإيراني ودعمه للقضية الفلسطينية، منذ ما قبل الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، ولتوضّح التوتر الإيراني - العربي وخصوصاً المصري الذي كان قائماً حتى وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في العام ١٩٧٠، وأشار إلى معارضة التطبيع داخل إيران ما قبل الثورة، سواء على المستوى الشعبي العام، أو مستوى رجال الدين.

في تناوله الحسابات الجيو - سياسية لجمهورية إيران الإسلامية في الشرق الأوسط، أشار اللباد إلى أنّ "مركزية القضية الفلسطينية في وجدان الشعوب العربية تجعلها مدخلاً أساسياً لكسب الشارع العربي؛ ومن ثم القبول بالحضور الإيراني المتزايد في المنطقة". واعتبر اللباد أنّ من مبادئ طهران في مرحلة ما بعد الثورة أنّه "لا مصلحة جيو - سياسية إيرانية في انتصار أي من الطرفين العربي أو الإسرائيلي نهائياً على الآخر. ويعود السبب في ذلك إلى خشية إيران من أن انتصار العرب على إسرائيل أو حل القضية الفلسطينية بشكل مقبول، سيؤدي إلى تكتلهم ضدها وضد طموحها في التمدد الإقليمي سواء في العراق أو الخليج، وربما في دعم الحركات الانفصالية في خوزستان. وبالمقابل فإن انتصار إسرائيل الساحق على العرب سيؤدي إلى قيام نظام إقليمي جديد بهيمنة إسرائيلية، ما سيعيق طموحات إيران الإقليمية أيضاً. وبالتالي تتعزز المصالح الإيرانية - منطقياً - عندما تنشأ حالة من تعادل القوى بين الطرفين العربي والإسرائيلي". ورأى أنّ التوازنات الجيو - سياسية لم تتغير بانتصار الثورة عام ١٩٧٩. ولكن ما حدث هو أن إيران أخذت تدعم أسلمة الصراع سعياً وراء موقع مركزي في توازنات المنطقة. ومن هنا فإن إبرام اتفاق أوصلو وتهميش طهران في مؤتمر مدريد للسلام، شكّل خطراً داهماً هدد طموحات إيران وموقعها الإقليمي لذلك، عمدت إلى تخريب عملية السلام، ودعمت العمليات الاستشهادية. انقلبت التوازنات الاستراتيجية مع احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وبدل أن يكون العراق موازناً جيوبوليتيكياً لطموحات إيران الإقليمية، بات نقطة ارتكاز للمشروع الإقليمي الإيراني في المنطقة. وهنا ازدادت أهمية القضية الفلسطينية، إذ إن إيران "واجهت هجوماً إعلامياً من معسكر ما يسمى "الاعتدال العربي"، يتهمها بالتدخل في الشؤون العربية عموماً والعراقية خصوصاً". وهنا "أشهرت إيران تضامنها مع القضية الفلسطينية باعتبارها سيفاً في وجه الأنظمة العربية، التي عجزت عن اجترار أية حلول للقضية الفلسطينية".

تركيا في العالم العربي - الإطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية

حل ميشال نوفل، الباحث والكاتب اللبناني، متغيرات السياسة التركية في مرحلة الربيع العربي، وأوضح كيف أن سياسة أنقرة الشهيرة المتمثلة في "تفسير المشكلات" مع العالم العربي لم تعد ممكنة، إذا انخرطت تركيا في مشكلات المنطقة، ومع أنظمتها، كما حدث بشأن سورية.

ولفت نوفل إلى أن سياسة الانفتاح على الشرق وعدم قصر اهتمام السياسة على الالتحاق بالغرب، بدأت مع نهاية الحرب الباردة، بل منذ فترة حكومات تورغوت أوزال، ما بين ١٩٨٣ و١٩٨٩، ورئاسته الدولة بين ١٩٨٩ و١٩٩٣، أي أن الانفتاح في السياسة التركية لم يبدأ مع الحكومة الراهنة "ذات الجذور الإسلامية"، وإن أخذ زخماً مع توليها (أي حكومة حزب العدالة والتنمية) الحكم في العام ٢٠٠١.

وشرح الكاتب كيف أن موقف تركيا من العراق منذ غزو العام ٢٠٠٣ وتباينها في الموقف مع واشنطن، أدى إلى تحول العراق من هاجس تاريخي بسبب القضية الكردية إلى رافعة ديناميكية، وخزان نمو اقتصادي بسبب المصالحة الناجحة مع كردستان العراق. ثم جاء تبديل المواقف والخطاب إزاء إسرائيل واضحاً عقب عملية "الرصاص المصبوب"، ضد قطاع غزة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

وأوضح نوفل كيف واجهت تركيا صعوبات في التأقلم مع الوضع الجديد الذي أوجده الربيع العربي، فلم يعد ممكناً المزاجية بين تقديم نفسها مصدر إلهام لقوى المعارضة في العالم العربي مع تعميق علاقاتها مع النظم الحاكمة، وكان لا بد من الاختيار بينهما في بعض الحالات، وبعد بعض الصعوبات انحازت للمعارضة العربية، مع وجود تعقيدات في بعض الحالات أكثر من غيرها، كما في ليبيا بحكم مصالحها الاقتصادية ووجود استثمارات تركية هائلة تأثرت بتدهور الأوضاع في البلد. كذلك فإن الحالة السورية كانت معقدة بشكل خاص بسبب الأبعاد السياسية والاستراتيجية للعلاقة، عدا الاقتصادية.

ولمّح إلى وجود اهتمام خاص بعد التحولات "في المنطقة بالتجربة التركية في مجال التحول الديمقراطي وتطور الإسلام السياسي، والتنمية الاقتصادية، وهذا يعطي تركيا فرصة أكبر في مجال القوة الناعمة في المنطقة".

النظام الإقليمي العربي

كان آخر ملف تناولته الندوة هو ملف "النظام العربي الإقليمي والقضية الفلسطينية"، والتي تناولها متحدّثان هما يوسف الشويري، المحاضر في جامعة إكستر، ود. نبيل قسيس، رئيس مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

بدأ الشويري بالتأكيد على صعوبة الحديث بوضوح عن مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الأوضاع العربية المتحرّكة، والتي ستستمر في التغير حتى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين. واعتبر أن ما يمكن القيام به هو التقاط ملامح بعض التغيرات التي اكتسبت نوعاً من الثبات أو الديمومة والانطلاق منها لبناء صورتين متقابلتين.

اعتبر الشويري أن القضية الفلسطينية في وضعها الراهن قد وصلت إلى طريق مسدود "في ظل سلطة فلسطينية تعاني العجز المالي الدائم، وتسجّل يوماً بعد يوم تراجعاً تلو تراجع من دون أن

تصل إلى الهدف الأصلي وهو إقناع الطرف الإسرائيلي باستئناف مفاوضات جدية تتمحور حول الحل النهائي"، ولا أقل من ذلك في ظل الانقسام الفلسطيني.

واعتبر الشويري أن هناك بعض الإيجابيات التي حققتها القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، قانونياً وسياسياً، لا يجوز إنكارها. فمع أن محاولة الطلب من مجلس الأمن الاعتراف بالدولة الفلسطينية قد فشلت، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت بأغليتها الساحقة هذا الاعتراف. وهذا يعني أن الحق الفلسطيني في تقرير المصير أصبح مسألة لا جدال حولها وتحظى بتعاطف دولي على صعيد القارات الخمس.

ثم انتقل الشويري إلى السؤال: هل تشكل الثورات العربية رافعة جديدة للقضية الفلسطينية؟ وبعد أن عرض مواقف قوى سياسية مختلفة في تونس ومصر وصل إلى استنتاج عام ملخصه أن التعامل مع القضية الفلسطينية بات يتم على أساس "أنها قضية تخص الشعب الفلسطيني في المقام الأول، وهي لم تعد تبعاً لذلك تحتل مكانة القضية العربية المركزية، ولا يمكنها أن تحظى بأولوية الاهتمام أو المعالجة. وهو وضع ينسجم مع التغييرات التي أحدثتها الثورات العربية وجعلت الأوضاع الداخلية لكل بلد عربي تحوز بحصة الأسد مثل العمل والتربية والتنمية والعدالة الاجتماعية".

ولكن الشويري ينبّه إلى أن هذا التطور ليس سلبياً من الناحية العملية "إذا ما قيس بالمواقف العربية السابقة والتي كانت تتسم بالعجز والجمود والتراجع وعدم القدرة على المبادرة".

وتوقع أن تكون القضية الفلسطينية ذات حضور فاعل في الوسطين العربي والدولي، لكن من غير المتوقع أن تضعها أي من الدول العربية في أولويات جدول أعمالها أو أن تخاطر بحرب جديدة من أجلها أو في سبيلها.

وتوقع أن يحتاج تغير الموقف العربي بشأن القضية الفلسطينية إلى فترة ستستغرقها الثورات العربية في تجاذباتها وتطوراتها إلى أن تستقر ملامحها الرئيسية وتبدأ بشق طريقها نحو المستقبل عبر طريق أشد وضوحاً مما نجده الآن.

ويتطلب هذا الوضع الجديد، في رأي الشويري، حدوث تغييرات أساسية في موازين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية الداخلية، والانتقال إلى "مرحلة جديدة تخلف وراءها المعادلات الدقيقة والحسابات الدبلوماسية التي نسجتها الحركات الإسلامية العربية وألزمت نفسها بارتدائها والخروج بها إلى العالم كرمز من رموز اعتدالها وبلوغها مستوى نضج تقبله المجتمعات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية".

واعتبر أن استشراف تلك المرحلة يقود "إلى تصور حالة تتكون معها جامعة عربية أشد التصاقاً بنبض الشارع وأكثر قدرة على تجاوز الحد الأدنى لإجماع الدول العربية وسياساتها الرسمية"، وإلى "إمكانية تلمس بروز تيارات جديدة في عالمي السياسة والثقافة".

وربط الشويري بين تطور تضامن عربي فعّال والحاجة إلى "الانتقال إلى وحدة فلسطينية وطنية عريضة وإحياء الدمج بين الداخل والخارج ووفق برنامج عمل جديد، وربما اقتضى ذلك ولادة حركة فلسطينية جديدة أو إعادة تشكيل وتشكل المنظمات والتيارات القائمة".

ناقش د. نبيل قسيس "الخيارات الفلسطينية المتاحة لكسب أكبر قدر من الدعم العربي والإقليمي"، وطرح مجموعة أسئلة أولها "هل لا يزال هناك صراع عربي - إسرائيلي؟" ورأى د. قسيس أن العرب لم يقفوا في أي وقت من الأوقات صفاً واحداً ضد المخططات التي استهدفت بلادهم، بل اعتري ذلك "الصف" اختراقات، واعتبر أن "ما كان يوصف بأنه صراع عربي - إسرائيلي لم يكن صراعاً بين جبهتين موحدتين، بل شكّل مواجهة بين إسرائيل موحدة بقيادة قوية لديها مشروع ورؤية وأهداف، و"بين مجموعة غير متجانسة من الممالك والجمهوريات العربية التي اتسمت جميعها بالاغتراب بين شعوبها وقياداتها، والتي يوجد لدى كل منها مشاكل داخلية وأولويات، جعلت من صراعاها مع إسرائيل عبئاً يرغب معظمها بالتخلص منه بطريقة أو بأخرى في أقرب وقت ممكن".

هذا كان واقع الحال على الصعيد العربي، إلى أن ظهرت علامات في نهاية عام ٢٠١٠ تشير إلى إمكانية إحداث تغيير في واقع الاغتراب بين الشعوب والأنظمة عن طريق تغيير الأخيرة. وكانت أهداف هذا الحراك متجهة نحو الداخل، في المقام الأول، ولم يكن يتوقع منه أن يخدم قضية الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل مباشر أو كأولوية.

وعرض قسيس التغيرات التي حصلت في المنطقة العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠ ليخلص إلى أن "التحول في بلدان الربيع العربي، الذي بدأ مستنيراً ومدفوعاً بتطلعات ترتكز إلى مبادئ حقوق المواطن والحكم الصالح والكرامة الوطنية ومواكبة العصر، انحرفت وجهته في اتجاه قد يبعد شبح التغيير عن بعض الأنظمة التقليدية المحافظة، ولو إلى حين، وتراجع البعد الوطني والإنساني في حركات التغيير هذه، مع أنه بالتأكيد لم يختف، لحساب بعد ديني مذهبي أخذت ملامحه بالتبلور بسرعة في معظم بلدان الربيع العربي، مع أنه يبدو غير متجانس ويحمل بعض جينات السلفية التي قد تجعل من إمكانية الانتقال إلى نظام عصري ديمقراطي أمراً مؤجلاً". وفي قراءة للمشهد العربي من زاوية الموضوع الفلسطيني رأى قسيس أن "الشغل الشاغل للشعوب العربية الآن ليس كسب الصراع مع إسرائيل، بل صياغة وإرساء قواعد نظام جديد لم تتضح معالمه النهائية بعد".

وإضافة إلى التغيرات الأخيرة على الصعيد العربي تناول قسيس التغيرات الإقليمية على مدى ثلاث عقود، خصوصاً في إيران وتركيا، وباكستان، ولاحظ تغيير الأوضاع التي كانت تضع أنظمة هذه الدول "مع إسرائيل في خندق واحد"، وتربطها معها بعلاقات خاصة.

ولكنه أشار إلى أنه في فترة التحالفات تلك كان الصراع مع إسرائيل صراعاً عربياً قومياً تحمل لواءه حركات قومية ووطنية وتقدمية.

وأضاف أن بيئة الصراع العربي - الإسرائيلي تغيرت، وإذا كانت مفردة "العربي" في وصف الصراع قد عنت فيما مضى البعد القومي فإنها الآن بدأت تأخذ بعداً دينياً، سمح لقوى جديدة، بخاصة إيران وتركيا، بلعب دور في مجريات الصراع، وتأثيرات ليست بالضرورة متسقة، إذ إن المصالح الوطنية لهاتين الدولتين لا تزال تشكل عاملاً أساسياً في صياغة سياستهما الخارجية، خلافاً لما كان سائداً في الأقطار العربية حديثة العهد بالدولانية.

وفي رأي قسيس أنه إذا كان إنهاء الصراع "يتطلب مشاركة جميع المعنيين في إيجاد صيغة الحل والإسهام بتوفير متطلباته، فإنه من الصعب الآن تصور 'الجميع' دون مشاركة إيران وتركيا إما مباشرة أو بطريق غير مباشر". وبحسب رأيه فإن "الاتجاه العام للتطورات في الشرق الأوسط يؤشر باتجاه إمكانية نشوء جبهة عريضة - أممية إسلامية إن صح القول - حتى ولو كانت هشة في البداية، ستكون عابرة لحدود الدول وتشكل ثقلًا لا يمكن إهماله في معادلة التوازنات الدولية".

ورأى قسيس أنه من المبكر تشخيص التغيرات الحاصلة، وتبعاتها وتأثيراتها، "فالمخاض لا يزال مستمراً". وهذا ما "قد يجعل من الصراع العربي - الإسرائيلي مسألة مؤجلة ضمن اهتمامات العالم العربي، وكذلك الاهتمامات الإقليمية والدولية، حتى يبدو أن الجهة الوحيدة المعنية بإيجاد حل لهذا الصراع هي منظمة التحرير الفلسطينية التي يعمل رئيس لجنتها التنفيذية على أخذ مباركة العرب قبل كل خطوة يخطوها، ويحصل على ذلك دون مشقة، بما يشي بقدر محسوس من قلة الاكتراث والسطحية العربية حالياً في التعامل مع وضع الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال...".

في محاولته الإجابة عن السؤال: "ما هي الخيارات الفلسطينية المتاحة لكسب أكبر قدر من الدعم العربي والإقليمي؟" بدأ قسيس من محاولة تحديد نوع الدعم المطلوب، مشيراً إلى الحاجة إلى:

دعم العملية السياسية للصالح الفلسطيني.

دعم الاقتصاد الفلسطيني.

بناء المؤسسات والتدريب.

دعم المقاومة الشعبية.

دعم الصمود.

دعم تطويري واستثماري.

وفي رأيه فإنه من أجل الحصول على دعم عربي بالقدر المطلوب "يجب استيفاء شرطين. الأول أن تكون جميع الأنظمة التي يتوقع منها توفير الدعم... أنظمة ديمقراطية تتماثل تطلعاتها مع تطلعات شعوبها، وهذا مطلوب بالطبع أيضاً من النظام القائم في السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها، وبالتالي أهمية إجراء انتخابات عامة بسرعة. الشرط الثاني هو ألا تكون هناك خلافات أيديولوجية عميقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول التي ترغب بتلقي الدعم منها. بهذا، وبهذا فقط، يمكن أن يصبح الدعم المقدم مبنياً على عناصر أخلاقية تجعله قابلاً للاستدامة وتجعل من الدول العربية أنظمة وشعوباً شركاء في معركة التحرير".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx